



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

A

لجنة المالية

الدورة السادسة والتسعون بعد المائة

روما، 5-7 يونيو/حزيران 2023

التقرير السنوي للجنة الاستشارية للرقابة المستقلة

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد Robert Samels

رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة

برنامج الأغذية العالمي

البريد الإلكتروني: bob.samels@gmail.com

موجز تنفيذي

- ◀ تُعرض وثيقة "التقرير السنوي للجنة الاستشارية للرقابة المستقلة" على المجلس للنظر فيها.
- ◀ ويرد الموجز التنفيذي لوثيقة "التقرير السنوي للجنة الاستشارية للرقابة المستقلة" في الوثيقة الرئيسية المقدمة إلى اللجنة لاستعراضها.

التوجيهات المطلوبة من لجنة المالية

- ◀ يرجى من لجنة المالية أن تستعرض الوثيقة المعنونة "التقرير السنوي للجنة الاستشارية للرقابة المستقلة" وأن تقرها لتقديمها إلى المجلس التنفيذي للنظر فيها.

مسودة المشورة

- ◀ وفقا للمادة الرابعة عشرة من النظام الأساسي لبرنامج الأغذية العالمي، تشير لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة على المجلس التنفيذي للبرنامج بأن يوافق على مشروع القرار على النحو الوارد في الوثيقة "التقرير السنوي للجنة الاستشارية للرقابة المستقلة".



World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 26 – 30 يونيو/حزيران 2023

التوزيع: عام

التاريخ: 12 مايو/أيار 2023

اللغة الأصلية: الإنكليزية

* /عيد إصدارها لأسباب فنية

في 26 مايو/أيار 2023

البند 6 من جدول الأعمال

WFP/EB.A/2023/6-C/1*

مسائل الموارد والمالية والميزانية

للنظر

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

التقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة

مشروع القرار*

يحيط المجلس علماً بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة (WFP/EB.A/2023/6-C/1).

إلى المجلس التنفيذي

يسرّ اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة (IOAC)، التابعة لبرنامج الأغذية العالمي (البرنامج)، أن تقدم تقريرها السنوي إلى المجلس التنفيذي للنظر فيه، وذلك بمقتضى اختصاصاتها المقررة في الدورة العادية الثانية لعام 2011، والمحدّثة في دورتي المجلس في يونيو/حزيران ونوفمبر/تشرين الثاني 2017، والمنقحة في الدورتين العاديتين الثابنتين للمجلس في عامي 2018 و2021.

ويقدم هذا التقرير موجزاً للأنشطة الرئيسية للجنة وأرائها في الفترة من 1 أبريل/نيسان 2022 إلى 31 مارس/آذار 2023. ويتزامن هذا التاريخ مع عملية وضع اللمسات الأخيرة على الكشوف المالية السنوية - التي تشكل محورا مهما من محاور تركيز اللجنة. ويمكن الحصول على معلومات أكثر تفصيلاً عن أنشطة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة من محاضر اجتماعاتها وملخصات المناقشات مع هيئة مكتب المجلس التنفيذي للبرنامج.

وتستند الملاحظات التي أبدتها اللجنة إلى عروض الإدارة، ووظائف الرقابة في البرنامج، ومراجع الحسابات الخارجي. واللجنة على استعداد لمناقشة هذا التقرير أو أي جانب آخر من جوانب عملها مع المجلس.

Robert Samels

رئيس اللجنة

أبريل/نيسان 2023

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

1 "التسمية والاختصاصات المنقحة للجنة مراجعة الحسابات" (WFP/EB.2/2021/9-A).

مقدمة

- 1- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عانت أعداد قياسية من الأشخاص من انعدام الأمن الغذائي الحاد في جميع أنحاء العالم، نتيجة للنزاعات وتغير المناخ وتفشي تضخم أسعار الأغذية والوقود والأسمدة. وواصل البرنامج توسيع نطاق عملياته للتصدي لذلك، مستهدفا 160 مليون شخص في عام 2022. وأعلن عن عملية مؤسسية لتوسيع نطاق الشراكات العالمية في يونيو/حزيران 2022 وتم تمديدتها في ديسمبر/كانون الأول 2022 لمواجهة ما يُعتبر بمثابة أسوأ أزمة غذاء عالمية في التاريخ الحديث.
- 2- ومن أجل تلبية الاحتياجات غير المسبوقة، زادت إيرادات البرنامج إلى 14.4 مليار دولار أمريكي في عام 2022. وعلى الرغم من الضغوط الهائلة التي تتعرض لها المنظمة، أعربت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة عن سرورها لملاحظة التقدم المحرز في مجالات مثل إدارة المخاطر، والأمن السيبراني، والمراجعة الداخلية للحسابات، وإدارة الشركاء المتعاونين والتحقق. وقدمت اللجنة، تماشيا مع اختصاصاتها، المشورة والتوجيه بشأن طائفة واسعة من المسائل، ولا سيما تشجيع البرنامج على مواصلة العمل على التنسيق بين مختلف وظائفه الرقابية، وتنفيذ توصيات التقييم ومنع سوء السلوك، ولا سيما بالنسبة للشركاء المتعاونين. ونظرت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أيضا في بيان الضمان الذي أصدره المدير التنفيذي، ودرست الفائدة من هذه العملية وإمكانية تخفيف عبء تحديد المخاطر الواقع على عاتق المكاتب القطرية.
- 3- وبالرغم من وجود مجالات واضحة لفرص التحسين، لم تحدّد أي نقاط ضعف جوهرية في الحوكمة، أو إدارة المخاطر أو عمليات الرقابة في البرنامج، يمكن أن تؤثر تأثيرا خطيرا على التحقيق الكلي لأهداف البرنامج الاستراتيجية والتشغيلية. وعلاوة على ذلك، لم يوجّه انتباه اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لبيانات خاطئة هامة في الكشوف المالية السنوية للبرنامج للسنة التي انتهت في 31 ديسمبر/كانون الأول 2022.
- 4- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شاركت اللجنة في جلسات متعمقة بشأن أمن تكنولوجيا المعلومات، وإدارة شؤون هوية المستفيدين والتحويلات القائمة على النقد، واكتسبت نظرة ثاقبة للتحديات التشغيلية من خلال مناقشات مفصلة مع المديرين الإقليميين لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وشرق أفريقيا، بالإضافة إلى تبادل الآراء مع المديرين القطريين لكينيا والصومال.
- 5- وعُقد الاجتماع الستين بعد المائة للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا في نيروبي، بكينيا، مما أتاح لأعضاء اللجنة فرصة مشكورة لزيارة مجموعة من عمليات البرنامج والتفاعل مع ممثلي حكومة كينيا والمنسق المقيم للأمم المتحدة.

موجز الأنشطة والملاحظات

- 6- اجتمعت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة افتراضيا وحضوريا أربع مرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك في يوليو/تموز 2022، وأكتوبر/نشرين الأول 2022، ونوفمبر/نشرين الثاني 2022 ومارس/آذار 2023. وفي الفترات الفاصلة بين الاجتماعات الرسمية، عقد أعضاء اللجنة الاستشارية أو رئيسها اجتماعات هاتفية مع المفتشة العامة وإدارة البرنامج ومراجع الحسابات الخارجي وأمين المجلس التنفيذي. والتقى المدير التنفيذي أو رئيس الديوان مع اللجنة الاستشارية في جميع اجتماعاتها. وواصلت اللجنة الاستشارية أسلوب عقد الجلسات التنفيذية مع نائب المدير التنفيذي والمفتشة العامة في كل اجتماع من اجتماعاتها؛ واجتمعت اللجنة أيضا مع مدير المراجعة الداخلية للحسابات ومدير مكتب التفتيش والتحقيق في مكتب المفتشة العامة ومع مديرة التقييم.
- 7- وفي نهاية كل جلسة رسمية، التقت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بهيئة مكتب المجلس التنفيذي التي قدّمت الآراء والأولويات الموحدة للدول الأعضاء في البرنامج. ويبقى هذا التفاعل الوسيلة الأساسية التي تمكّن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة من إسداء المشورة إلى المجلس بشأن وضع الحوكمة والأخلاقيات والتقييم والمخاطر وجهود الرقابة في البرنامج.
- 8- ويرد أدناه موجز الملاحظات والتوجيهات التي قدمتها اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

الشؤون المالية

- 9- عُرضت الكشوف المالية السنوية لعام 2022 على اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وأعدت الكشوف وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأحاطت اللجنة علما بالتغيير الذي طرأ على السياسة المحاسبية فيما يخص تسجيل الإيرادات الناجمة عن الاتفاقات المتعددة السنوات المعقودة مع المانحين، والذي تم تطبيقه بأثر رجعي على الكشوف المالية لعام 2021.
- 10- وفي ديسمبر/كانون الأول 2022، تم تأكيد إيرادات بقيمة 2.5 مليار دولار أمريكي، مما تسبب في فجوة زمنية بين تسجيل الإيرادات وتسجيل النفقات. وأدى هذا الاختلاف إلى ظهور فائض كبير في الكشوف المالية، إلا أن التمويل كان نابعا من بلدان محددة وسيتم استخدامه في عام 2023.

تدبير الموارد

- 11- نظرت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في خطط الإدارة لمعالجة نقص التمويل في ضوء الاحتياجات الإنسانية المتزايدة. وفي عرض قدمته الإدارة إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، سلطت الضوء على التحديات المرتبطة بالوفاء بشروط المانحين التي تزداد عسرا فيما يخص التبرعات، وعلى خططها الرامية إلى وضع نهج منظم للتفاوض على عقود المانحين وتنفيذها ورصدها. واقترحت اللجنة الاستشارية أن يعكس أي نهج جديد يُتبع إزاء عقود المانحين تنوع شروط المانحين وما يتصل بذلك من مسائل تتعلق بالإبلاغ والبيانات، والنهج التي تتبعها الجهات الفاعلة غير التابعة للأمم المتحدة. وينبغي للبرنامج أيضا أن يبلغ المانحين بالتكاليف الإضافية المقدرة التي سينكدها البرنامج نتيجة شروطهم، وأن يسعى إلى استرداد هذه التكاليف.

المراجعة الداخلية، التحقيق والتفتيش

- 12- تلقت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة من مكتب المفتشة العامة معلومات محدثة عن خطط عمله، وحجم القضايا الموجودة في عهده، والميزانية، وملاك الموظفين، وتنفيذ التوصيات التي لم تنفذ بعد.
- 13- ومن بين الملاحظات التي أهدت إلى مكتب المراجعة الداخلية للحسابات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعوة اللجنة إلى أن يطلعها على ما يجريه من تحاليل معمقة قبل إرسالها إلى المجلس التنفيذي لكفالة تضمّنّها تعليقات الإدارة فضلا عن ملاحظات اللجنة، مثل تحليل الأسباب الجذرية للمسائل التي أشارت إليها المراجعة الداخلية للحسابات بصورة مكرّرة في ملاحظاتها. وأوصت اللجنة أيضا بتوخي قدر أكبر من المرونة في إجراءات التخطيط التي يتبعها مكتب المراجعة الداخلية للحسابات عن طريق تحديد الأولويات مسبقا والاستعداد لتعديل الخطط إذا لزم الأمر؛ ومن شأن ذلك أن يسمح لمكتب المراجعة الداخلية بالتخطيط مسبقا وأن ييسر على المسؤولين عن وظائف الرقابة التخطيط المشترك. وفيما يتعلق بمقترحات إعادة النطاق المشمول بالمراجعة ليعود إلى مستويات ما قبل جانحة كوفيد-19، أوصت اللجنة باتباع نهج متأن، مع النظر فيما إذا كانت الضوابط الخمسة المستخدمة حاليا بحاجة إلى استكمال أو تعديل.
- 14- ومن أجل الحصول على فهم أدق لحجم الخسائر التي تكبدها البرنامج نتيجة التدليس والفساد، طلبت اللجنة أن يقدم مكتب التفتيش والتحقيق تقارير أكثر تفصيلا عن نوع الخسائر المتكبدة وحجمها. ولاحظت اللجنة أيضا إمكانية تعزيز التدابير الرامية إلى التقليل إلى أدنى حد من المخاطر التي تضرّ بسمعة البرنامج؛ ويمكن القيام بذلك من خلال الإشارة إلى جميع التبليغات المتعلقة بسوء السلوك التي يمكن أن يكون لها أثر على السمعة، بما في ذلك الحالات التي قد تُسقط لاحقا لأسباب إدارية. ومن المهم أيضا في هذا الصدد تدريب الشركاء المتعاونين على منع حالات سوء السلوك والتصدي لها.
- 15- وطلبت اللجنة من مكتب التفتيش والتحقيق إشراك اللجنة في استعراض خارجي سيُجرى في وقت لاحق لوظيفة التحقيق، بما في ذلك عند تحديد نطاق هذه العملية. وأيدت اللجنة أيضا إيفاد موظف آخر من كبار الموظفين إلى المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا لزيادة القدرة الإقليمية على إجراء التحقيقات.
- 16- ولا بد للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة من إعادة تأكيد بعض الشواغل التي أثارها مكتب المفتشة العامة. وفي حين أن مكتب المفتشة العامة رأى أنه لم يتم تحديد أي مواطن ضعف مهمة في عمليات الحوكمة أو إدارة المخاطر أو عمليات الرقابة من شأنها أن تضر بشكل كبير بالإنجاز العام للأهداف الاستراتيجية للمنظمة، فإن من المهم أن تُسجل أوجه الضعف والقصور

المختلفة التي لاحظها مكتب المفتشة العامة عبر شتى المناطق الجغرافية والأنشطة. وما زالت الملاحظات المتعلقة بالمخاطر العالية والمتوسطة والمنبثقة عن المراجعات التي أجراها مكتب المراجعة الداخلية للحسابات متمحورة حول مجالات التحويلات القائمة على النقد، وإدارة المستفيدين، والشركاء المتعاونين (الحكوميين وغير الحكوميين) وسلسلة الإمداد. وتتشابه هذه القضايا مع تلك التي تم تسليط الضوء عليها في المراجعات التي أجريت في السنوات السابقة والتي تم شرحها جيدا في رأي الضمان الصادر عن المفتشة العامة وفي التقرير السنوي لمكتب المفتشة العامة لعام 2021. وبينما أحرز تقدم في معالجة بعض توصيات الرقابة المعلقة التي لم تنفذ منذ مدة طويلة، تحت لجنة مراجعة الحسابات بقوة المديرية التنفيذية والإدارة العليا للبرنامج على مواصلة التركيز على هذا المجال.

المراجعة الخارجية للحسابات

- 17- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت اللجنة أربعة اجتماعات مع ديوان المحاسبة الفيدرالي الألماني، الذي عُيّن بوصفه المراجع الخارجي لحسابات البرنامج للفترة من 1 يوليو/تموز 2022 إلى 30 يونيو/حزيران 2028. ونظرت اللجنة في خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي، وقدمت تعقيبات بشأن محاور مراجعة الأداء وتوقيتها. واقترحت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أن ينظر مراجع الحسابات الخارجي في استخدام عمل مكتب المراجعة الداخلية للحسابات ومكتب التقييم للاسترشاد به في تخطيط وتنفيذ عمليات المراجعة الخارجية للحسابات من أجل التقليل إلى أدنى حد من عبء أنشطة الرقابة الواقع على عاتق المكاتب القطرية وتحسين التنسيق بين وظائف الرقابة.
- 18- وتولى مراجع الحسابات الخارجي مراجعة الكشوف المالية للبرنامج للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2022 وأصدر رأيا غير معدل. وستستعرض اللجنة نتائج عمليات مراجعة الأداء وتوصيات المراجعة في اجتماعها في يوليو/تموز 2023؛ غير أن مراجع الحسابات الخارجي أكد عدم وجود مسائل جوهرية من شأنها أن تؤثر على الكشوف المالية.

التقييم

- 19- نظرت اللجنة الاستشارية في خطة عمل وظيفة التقييم، واستراتيجية التقييم المؤسسية وسياسة التقييم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملت اللجنة أيضا على اختصاصاتها المنقحة حديثا فيما يتعلق بوظيفة التقييم، محددة كيفية تنفيذ هذا الجانب من ولايتها؛ واسترشد هذا العمل بتبادل الآراء مع مكتب التقييم وهيئة مكتب المجلس التنفيذي.
- 20- وطلبت اللجنة، من أجل الوفاء بولايتها فيما يتعلق بوظيفة التقييم، أن يقدم مكتب التقييم تقارير منتظمة عن التقدم الذي يحرزه فيما يخص مؤشرات الأداء الرئيسية المحددة في استراتيجية التقييم المؤسسية؛ ومعلومات عن فعالية وظيفة التقييم من حيث التكاليف؛ وأدلة على التنسيق الفعال مع وظائف الرقابة الأخرى؛ وأدلة على استخدام الآراء الواردة في التقييم.
- 21- وفي إطار النظر في الأدوات وأساليب العمل المستخدمة في الوظيفة، قدمت اللجنة عددا من الاقتراحات. وشملت هذه الاقتراحات تنظيم خطة عمل وظيفة التقييم المتجددة لمدة ثلاث سنوات من أجل ضمان تغطية جميع المجالات المهمة جدا بالنسبة إلى البرنامج؛ ووضع ميزانية تقييم تستند إلى أنشطة تحقق للبرنامج فائدة قصوى بدلا من استنادها إلى الامتثال الكامل للمعايير المعمول بها فيما يخص النطاق الذي ينبغي أن يغطيه التقييم؛ واستعراض نهج التقييمات اللامركزية حيث يتم النظر في كل تقييم على حدة.
- 22- وفي مارس/آذار 2023، نظرت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في تحليل تتناول التوصيات المتكررة وفي استعراض عام لمعدلات تنفيذ توصيات التقييم؛ واقترحت اللجنة التي لاحظت أن معدلات التنفيذ منخفضة نسبيا أن تتابع القيادة العليا هذه المسألة لتحسين التنفيذ على غرار ما حدث بنجاح فيما يتعلق بتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات. وقُدّمت في دورة نوفمبر/تشرين الثاني مشورة أخرى متعلقة بتنفيذ التوصيات شملت زيادة الدعم المقدم من مكتب التقييم إلى المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية من أجل تنفيذ التوصيات وتبسيط الطريقة التي تصاغ بها.
- 23- وتعرب اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة عن سرورها إزاء التحسينات التي طرأت على الاتصالات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وللمضي قدما، واعترافا بجودة أدلة التقييم المنتجة، تشجع اللجنة مكتب التقييم على التعاون مع الإدارة لاستكشاف

سبل التعجيل باستيعاب الدروس المستفادة، وستواصل العمل مع المكتب على التدابير اللازمة ومؤشرات الأداء الرئيسية الرامية إلى الوقوف على أثر عملها على المنظمة. غير أنه يلزم زيادة التركيز على تتبع توصيات التقييم وحالة تنفيذها.

تنسيق وظائف الرقابة

24- عملاً بتوصية صادرة عن وحدة التفتيش المشتركة في أحدث تقرير لها عن لجنتي مراجعة الحسابات والرقابة، شددت اللجنة المستقلة للرقابة على قيمة التنسيق بين وظائف الرقابة من أجل التقليل إلى أدنى حد من عبء أعمال الرقابة الواقع على عاتق المكاتب القطرية وتحقيق التآزر بين أدوار ومسؤوليات مختلف وظائف الرقابة. وبناءً على ذلك، أجرت اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير مناقشات متعمقة مع جميع الوظائف ذات الصلة لفهم آليات التنسيق القائمة وإبراز الهامش المتاح لزيادة فعالية التنسيق.

25- ولاحظت اللجنة أهمية التخطيط الدينامي والتكامل، مع النظر في الوظائف التي هي في وضع أفضل لتقييم المواضيع أو مجالات الخطر، وشجعت الوظائف على تحديد أدوارها ومسؤولياتها بوضوح. ونصحت اللجنة باستحداث آلية رسمية لعقد اجتماعات مشتركة، ولا سيما لمقارنة خطط العمل، مشيرة إلى دور الإدارة في تيسير هذه المناقشات. وأشارت اللجنة أيضاً إلى أن إجراء دراسة حالة عن موضوع محدد يمكن أن يوفر نظرة ثاقبة مفيدة حول أفضل السبل للمشاركة في التخطيط والتنسيق المشتركين والمساعدة في تحديد التحديات والفوائد.

26- وأعربت اللجنة في اجتماعها المعقود في مارس/آذار عن سرورها إثر ملاحظة بدء تحسين التنسيق بين مكتب التقييم ومكتب المفتشة العامة. وبنبغي بذل المزيد من الجهود في هذا المجال. ويُفترض أن تكون نتيجة هذه الجهود واضحة في خطط عمل عام 2024 التي يجري إعدادها حالياً لكلتا الوظيفتين.

المساءلة

27- أحاطت اللجنة علماً بالتقدم المستمر الذي يحرزه البرنامج في مجال إدارة المخاطر، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الذي تجريه شركة Baldwin Global. وتلقت اللجنة معلومات مستجدة عن وضع وتنفيذ نظام تتبع المخاطر والتوصيات، وسجل المخاطر المؤسسية، وبدء تنفيذ السياسة المنقحة لمكافحة التدليس والفساد وتنفيذ التوصيات المتعلقة.

28- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نصحت اللجنة البرنامج بتعزيز إجراءات إدارة المخاطر في المكاتب القطرية عن طريق تيسير الاتصال المباشر بين موظفي المخاطر في المكاتب القطرية ووظيفة إدارة المخاطر في المقر. وشملت الاقتراحات الأخرى في هذا المجال إعطاء المكاتب الإقليمية دوراً أكبر في إدارة المخاطر على مستوى المكاتب القطرية، ونشر موظفين إقليميين للمخاطر عند الاقتضاء لتحسين إدارة المخاطر المحددة من خلال المراجعات، وكفالة أن تكون سجلات المخاطر في المكاتب القطرية أدوات مفيدة للمكاتب القطرية نفسها.

29- وأبدت اللجنة أيضاً ملاحظات فيما يتعلق بسجل المخاطر المؤسسية، ومن بينها استعراض البنود وتبسيطها للتركيز على المسائل ذات الأولوية العليا وسد أي ثغرات. وشجعت اللجنة أيضاً شعبة إدارة المخاطر على مواصلة العمل مع مكتب الأخلاقيات لوضع مواد التدريب والتوعية وتقديمها، بما في ذلك للشركاء المتعاونين.

30- وبحلول مارس/آذار 2023، كان عدد التوصيات المتعلقة من توصيات المراجعة الداخلية مشابهاً لأرقام عام 2022. ومع ذلك، لاحظت اللجنة زيادة في نشاط التحقيق واستمرار التحديات المتعلقة بالشركاء المتعاونين. وهناك مجالان يثيران القلق هما من الأمور الشائعة في التحقيقات المتعلقة بالتدليس والفساد وبالاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتدرك الإدارة جيداً هذه التحديات، ولكن يجب التركيز أكثر على زيادة إبراز إطار المساءلة في المنظمة وعلى بناء قدرات الشركاء المتعاونين.

البرمجة

31- خلال المناقشات التي أجرتها اللجنة مع إدارة البرنامج وأثناء جلسات متعمقة عقدتها مع شعبة التحويلات القائمة على النقد وشعبة تكنولوجيا المعلومات، قدمت اللجنة عدداً من الاقتراحات المتعلقة بالبرمجة.

التحويلات القائمة على النقد

- 32- ترحب اللجنة بالسياسة الجديدة للتحويلات القائمة على النقد وتشير إلى أن الاستثمار في البنية التحتية، مثل نظم إدارة المستفيدين وإدارة التحويلات القائمة على النقد، سيكون أساسيا لتنفيذ السياسة الجديدة بنجاح.
- 33- وخلال العام، شجعت اللجنة أيضا الإدارة العليا على تيسير تبادل المعارف المتعلقة بالتحويلات القائمة على النقد فيما بين المكاتب القطرية، وعلى استعراض نتائج عملية رصد ضمان العمليات النقدية بالمقارنة مع نتائج المراجعة الداخلية للحسابات بشأن التحويلات النقدية من أجل تعزيز فهم البرنامج للمخاطر في هذا المجال.

إدارة هوية المستفيدين

- 34- تلقت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لمحة عامة عن النهج الجديد المتمحور حول الناس الذي يتبعه البرنامج في إدارة الهوية، والذي يسعى إلى تحسين وصول المستفيدين إلى الخدمات التي يقدمها البرنامج وغيره من الجهات الفاعلة، بما فيها الوكالات الحكومية. ونصحت اللجنة البرنامج بضمان وجود الضوابط اللازمة لنظم إدارة هوية المستفيدين، بما فيها منصة البرنامج الرقمية لإدارة بيانات المستفيدين والتحويلات، ولاحظت صعوبة وضع نظم عالمية تلبى متطلبات الجهات الفاعلة الأخرى التي يمكن أن تكون مختلفة عن متطلبات البرنامج. وترحب اللجنة بوضع حلول مؤسسية ستساعد في التقليل إلى أدنى حد من حاجة المكاتب القطرية إلى وضع نظم تكميلية خاصة بها.

تكنولوجيا المعلومات

- 35- عرضت إدارة البرنامج نهج "عدم الثقة" الذي اعتمده البرنامج في مجال أمن تكنولوجيا المعلومات، وحالة الأعمال الجارية لاتباعه على نحو متسق على نطاق المنظمة. كما تلقت اللجنة معلومات محدثة عن استخدام البرنامج للحوسبة السحابية وعن الأمن السيبراني للمكاتب القطرية، بما في ذلك ما يتعلق بتخزين البيانات وتدابير حماية البيانات. وتنتهي اللجنة على البرنامج لعمله في مجال أمن تكنولوجيا المعلومات وتتطلع إلى تلقي مزيد من المعلومات بشأن تكلفة نهج "عدم الثقة" وبشأن مسألة اتباعه، فضلا عن المخاطر المتبقية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات.

مشروع تحقيق المستوى الأمثل لنموذج دعم المكاتب القطرية وتبسيطه (كوسموس)

- 36- تلقت اللجنة لمحة عامة عن مشروع تحقيق المستوى الأمثل لنموذج دعم المكاتب القطرية وتبسيطه (كوسموس)، وهو مبادرة مؤسسية تهدف إلى زيادة كفاءة وفعالية الدعم التشغيلي العالمي المقدم إلى المكاتب القطرية. ورحبت اللجنة بالجهود التي تبذلها الإدارة لتوضيح أوجه المساءلة المتصلة بتقديم الدعم للمكاتب القطرية وعزمها على تحقيق قدر أكبر من التوحيد والاتساق في النهج التي تتبعها المكاتب الإقليمية في هذا الصدد. وأبدت اللجنة ملاحظات بشأن أهمية قيام الفريق القيادي بتأييد المبادرة، وتحديد دراسات جدوى المشروع بشكل واضح، والتواصل وإدارة المشروع بصورة فعالة بغية ضمان اتباع النهج الجديد بسلاسة على المستوى الإقليمي.
- 37- وتتطلع اللجنة إلى تلقي معلومات محدثة بشأن التقدم المحرز في المشروع التجريبي الجاري حاليا في المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية.

الأخلاقيات

- 38- اجتمعت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة مع مديرة مكتب الأخلاقيات بالنيابة في دورتها المعقودة في نوفمبر/تشرين الثاني لاستعراض خريطة المخاطر التي أعدها مكتب الأخلاقيات وغيرها من الأنشطة المنفذة حديثا. وشجعت اللجنة استمرار التعاون بين المكتب ووظائف البرنامج، والتعاون مع الشركاء المتعاونين والحكومات المضيفة من خلال مبادرات التوعية والتدريب. واقترحت اللجنة أن يقوم المكتب بتحديد أعمال استباقية وقائية تهدف إلى منع السلوك غير الأخلاقي، بما في ذلك من خلال الحوار مع الفريق القيادي، وأن يحدّد الإنجازات والحصائل من أجل قياس ما حققه البرنامج في مجال منع السلوك غير الأخلاقي والتصدي له في كل بلد معرّض بشدة لهذا النوع من السلوك.

39- وتدرك اللجنة أن منصب مدير مكتب الأخلاقيات سيتم شغله قريبا وهي تتطلع إلى العمل مع المدير الجديد.

التخطيط للقوة العاملة

40- تلقت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بانتظام معلومات محدثة عن حالة التخطيط الاستراتيجي للقوة العاملة في البرنامج وخططا لإدراج استعراضات سنوية لتخطيط القوة العاملة على الصعيد العالمي وعلى مستوى الوظائف والمكاتب القطرية في عمليات أخرى مثل تخطيط الميزانية. واعترافا بالتقدم المحرز في مجال تخطيط القوة العاملة، نصحت اللجنة البرنامج بأن يحدّد بوضوح المديرين المسؤولين عن تخطيط القوة العاملة في كل وظيفة أو مكتب. وينبغي أن تكون عملية تخطيط القوة العاملة مرنة بما فيه الكفاية للسماح للبرنامج بالتكيف مع الأوضاع المتغيرة بسرعة، بما في ذلك التغييرات التي تطرأ على الإيرادات المتوقعة، وينبغي إدراج الرقابة الإدارية للمكاتب الإقليمية ومسألة تنمية المهارات الشخصية في خطط تنمية القوة العاملة. كما شجعت اللجنة البرنامج على سد الفجوات في الموارد والقدرات المخصصة للرقابة الإدارية داخل المكاتب القطرية، وعلى تبادل المعارف بالاستفادة من التجارب الناجحة في المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية والمقر.

41- وتسلم اللجنة بأن عمليات التخطيط الاستراتيجي للقوة العاملة لقيت قبولا حسنا من المكاتب والوظائف التي أتمت العملية. بيد أن اللجنة تلاحظ أن الأنشطة نُفذت على أساس طوعي في عدد محدود من المكاتب القطرية وأن نتائج هذه العمليات لم تراعى عند استعراض سياسات وقواعد الموارد البشرية على نطاق المنظمة. وسيستفيد التخطيط الاستراتيجي للقوة العاملة بشكل كبير من إشراف الإدارة العليا لتحديد ما إذا كانت المبادرة متخذة على نطاق المنظمة. ومن الأهمية بمكان أيضا إجراء تحليل لنقص المهارات على المستوى الكلي من أجل ضمان التخطيط الفعال للموارد البشرية للبرنامج، ولا سيما في مجالات الخبرة التي يصعب توظيف أشخاص ملمين بها.

العدالة الداخلية

42- نظرت اللجنة في الجهود المبذولة لتعزيز نظام العدالة الداخلية في البرنامج، مع التركيز على شواغل من قبيل طول المدة الزمنية اللازمة للانتهاء من اتخاذ إجراءات تأديبية إثر ورود تقرير مدعم بالأدلة عن سوء السلوك؛ والأثر المحتمل لزيادة التقارير المقدمة إلى الجهات المانحة بشأن سوء السلوك على استعداد الموظفين للتعبير عن شواغلهم؛ وقدرة البرنامج على الكشف عن التقارير المتكررة المتعلقة بالسلوك المسيء عندما ينتقل الأفراد بين الوظائف.

زيارة اللجنة إلى المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا

43- عقدت اللجنة اجتماعها السنين بعد المائة في المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا في كينيا في الفترة من 3 إلى 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023. واجتمعت اللجنة مع موظفي البرنامج وممثلي حكومة كينيا والمستفيدين من خدمات البرنامج والمنسق المقيم للأمم المتحدة، بالإضافة إلى قيامها بزيارة عمليات البرنامج في الميدان. وأعربت اللجنة عن تقديرها الكبير للفرصة المتاحة لها للاطلاع مباشرة على أنشطة البرنامج والتعمق في فهم التحديات الكبرى التي تواجهها المنطقة في مجال الأمن الغذائي. وشملت أبرز معالم الرحلة ما يلي:

- ◀ التغذية المدرسية: بعد زيارة عمليات التغذية المدرسية، خلصت اللجنة إلى أن نظام تقديم الوجبات المدرسية منظم تنظيما جيدا؛ وتأثرت اللجنة بتطلعات الطلاب الذين التقوا بهم في المدرسة.
- ◀ استهداف المستفيدين وتسجيلهم: زارت اللجنة مخيم داداب للاجئين، حيث شاهدت كيفية تنفيذ نظام التسجيل. ويبدو أن النظام يعمل بشكل جيد للغاية؛ وقد أعجبت اللجنة بشكل خاص بدور المجتمعات المحلية، التي تولت ملكية عملية الاستهداف محققة نتائج جيدة.
- ◀ التنسيق بين الشركاء: تجاوز التنسيق بين الوكالات توقعات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة؛ وعلى وجه الخصوص، لاحظت اللجنة العمل الممتاز الذي اضطلع به الصليب الأحمر الدولي في كينيا والتعاون المشجع القائم مع منظمة "التركيز على تنمية الأراضي الفاحلة". وسلط الضوء على قيمة البرمجة المشتركة والتنفيذ المشترك.

◀ الرعاية الصحية: وجدت اللجنة أن مرافق الرعاية الصحية مجهزة تجهيزا جيدا وتُدار بشكل فعال؛ والموظفون جادون ومتفانون وفخورون بعملهم.

◀ تنقية المياه: زارت اللجنة مشروعا لتنقية المياه في مستوطنة كبيريرا: وأعجبت اللجنة بوقع المشروع وما شجّعها هو أن سكان كبيريرا السابقين هم الذين يتولون قيادته وإدارته.

◀ التحويلات القائمة على النقد: لاحظت اللجنة أثناء محادثات مع المستفيدين تفضيلا واضحا للتحويل القائم على النقد على المساعدة العينية؛ فالأولى توفّر للمستفيدين قدرا أكبر من الكرامة والخصوصية والمرونة.

44- وشددت اللجنة، في محادثاتها مع الإدارة الإقليمية، على أهمية التقليل إلى أدنى حد من عبء أنشطة إدارة المخاطر الواقع على عاتق المكاتب القطرية، ورأت أن للجان إدارة المخاطر في المكاتب القطرية دورا في تبسيط العمليات. وأشارت اللجنة إلى قيمة إصدار سجلات مخاطر أكثر إجازا تستند إلى ترتيب أفضل للمخاطر الشديدة حسب الأولوية.

45- ولاحظت اللجنة أيضا أن أطر إدارة المخاطر ينبغي أن تكون مناسبة لكل مستوى (المقاطعة والبلد والمكتب الإقليمي والإدارة العليا) وأن البرنامج يمكنه أن يعتمد آلية أفضل لمراعاة النتائج بغية التصدي للأحداث السلبية من أجل معرفة ما إذا كانت المخاطر المرتبطة بها قد تم تحديدها في سجلات المخاطر والتخفيف من حدتها. وتتعلق النصائح الأخرى التي قدمت خلال الزيارة الميدانية بتحسين إجراءات تقييم المخاطر وضمان درئها التي يتبعها الشركاء الحكوميون والمتعاونون واتباع نهج أدق لمكافحة مخاطر التدليس من أجل ضمان استجابة متناسبة.

الملحق الأول

اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة

اعتمد المجلس اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في دورته العادية الثانية لعام 2011 وخضعت هذه الاختصاصات للمراجعة في الأعوام 2017 و2018 و2021. وتتيح [الصفحة الشبكية](#) للجنة الاطلاع على [كامل اختصاصاتها ونظامها الداخلي](#). وبالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2022، تضمنت مسؤوليات اللجنة تقديم المشورة إلى مجلس الإدارة والمدير التنفيذي في المجالات التالية:

- ◀ المراجعة الداخلية للحسابات؛
- ◀ إدارة المخاطر والضوابط الداخلية؛
- ◀ الكشوف المالية؛
- ◀ المحاسبة؛
- ◀ المراجعة الخارجية للحسابات؛
- ◀ القيم والأخلاقيات؛
- ◀ التقييمات؛
- ◀ الادعاءات المتعلقة بالأنشطة غير اللائقة.

تكوين اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة

يراعي تكوين اللجنة التوازن بين الجنسين والمناطق على النحو الذي يحدده المجلس. وفيما يلي معلومات مفصلة عن أعضاء اللجنة من أبريل/نيسان 2022 إلى مارس/آذار 2023 وعن حضورهم الاجتماعات الرسمية للجنة.

عضوية اللجنة وجدول الحضور لعامي 2022-2023

الاجتماعات المعقودة في عامي 2022-2023

العضو	يوليو/تموز 2022	أكتوبر/تشرين الأول 2022	نوفمبر/تشرين الثاني 2022	مارس/آذار 2023	مدة العضوية
السيد Suresh Kana (جنوب أفريقيا) الرئيس حتى 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2022	حاضر	حاضر	--	--	بدأت فترة ولايته في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2015 وانتهت في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2018؛ ثم جرى تمديدتها حتى 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2021. وعلى نحو ما أقر المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام 2021 فقد جرى بصورة استثنائية تمديد فترة ولايته لمدة عام إضافي حتى 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2022.
السيد Robert Samels (كندا) الرئيس منذ 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2022	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	بدأت فترة ولايته في 1 مارس/آذار 2019 وانتهت في 28 فبراير/شباط 2022؛ ثم جرى تمديدتها حتى 28 فبراير/شباط 2025.
السيدة Agnieszka Slomka-Golebiowska (بولندا)	حاضرة	حاضرة	حاضرة	حاضرة	بدأت فترة ولايتها في 30 يوليو/تموز 2017 وانتهت في 29 يوليو/تموز 2020؛ ثم جرى تمديدتها حتى 29 يوليو/تموز 2023.
السيد Veerathai Santiprabhob (تايلند)	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	بدأت فترة ولايته في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2021 وتنتهي في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2024.
السيد Darshak Shah (كينيا)	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	بدأت فترة ولايته في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2021 وتنتهي في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2024.
السيدة Bettina Tucci Bartsiotas (أوروغواي)	--	--	حاضرة	حاضرة	بدأت فترة ولايتها في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2022 وتنتهي في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.